

كيف أجهض أوباما مساعي الجمهوريين في الكونغرس؟

تحقق انتصار باراك أوباما في الكونغرس. أول من أمس، ليفتح المجال أمام تساؤلات عن المواهب التي ساعدته على هذا الإنجاز النوعي. في ظل ظروف صعبة، كانت تحيط بإدارته، خاصة وأن الجمهوريين كانوا قد أعدوا عدتهم الكاملة لإفشال مساعيه

إعداد نادين شلق

منذ التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران، في تموز الماضي، أدرك الرئيس الأميركي باراك أوباما أن حل عقدة الكونغرس ليس في يده وحده، وأن الظروف لا تقف إلى جانبه في هذا المجال، وخصوصاً بوجود أعضاء من حزبه (الديمقراطي) يعترضهم التردد في دعم الاتفاق، بسبب ضغوط تسحبهم إلى الخلف، يمارسها اللوبي الإسرائيلي في واشنطن «إيباك»، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو.

في مواجهة هذا الواقع، كان على باراك أوباما اللجوء إلى تجنيد أفراد إدارته بهدف الترويج للاتفاق. وبينما اقتصر دور وزير الخارجية جون كيري، مثلاً، على التسويق للاتفاق في العلن، من خلال الرحلات المكوكية بين الولايات وحلفاء واشنطن في المنطقة - أدى أعضاء آخرون دورهم، سراً، لتأتي النتيجة في مجلس الشيوخ، قبل يومين، لمصلحة البيت الأبيض، بعرقلة مشروع قرار رفض الاتفاق النووي الذي قدمه الأعضاء الجمهوريون. فما كان من المراقبين ومن مشرعين من الحزبين إلا أن أقروا بأن انتصار الإدارة الأميركية، أتى بفعل الضغوط التي مورست، سراً، والتي كانت أكثر صلابة واستهدافاً من الحملة العلنية والإعلانية التي سعت إلى نسف الاتفاق.

زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ هاري ريد، برز اسمه كمسوق للاتفاق النووي، منذ فترة قصيرة، ولكن دوره كان قبل ذلك بوقت طويل. بحسب التقارير الإعلامية، يُعتبر ريد من أهم الجنود المجهولين الذين نسقوا

مع البيت الأبيض، في الوقت الذي كان من المتوقع أن يسدد فيه بعض الديمقراطيين ضربة قاضية لأوباما، على الصعيد الدولي.

شبكة «سي إن إن» ذكرت أن هاري ريد كان «مصدر الراحة الأساسي للإدارة الأميركية». بدا كافياً أن يقوم باتصال واحد مع جون كيري، يطمئنه فيه إلى موقفه من الاتفاق، حتى يعطي، بذلك، دفعاً جديداً للبيت الأبيض في لحظة مصيرية.

ريد وعد بتوفير معلومات دقيقة عن الديمقراطيين الذين يجب استهدافهم، ولكنه في الوقت ذاته طلب أن يبقى الأمر سراً، وإعطاءه بعض الوقت لإطلاع بعض الأصدقاء والداعمين والممولين (الذين كانوا من أشد المنتقدين للاتفاق)، على الأسباب التي تدفعه إلى دعم الاتفاق.

ما تبع ذلك كان، ربما، من أكثر الأساليب الضاغطة والعدائية التي اتبعها زعيم الديمقراطيين في الكونغرس والبيت الأبيض

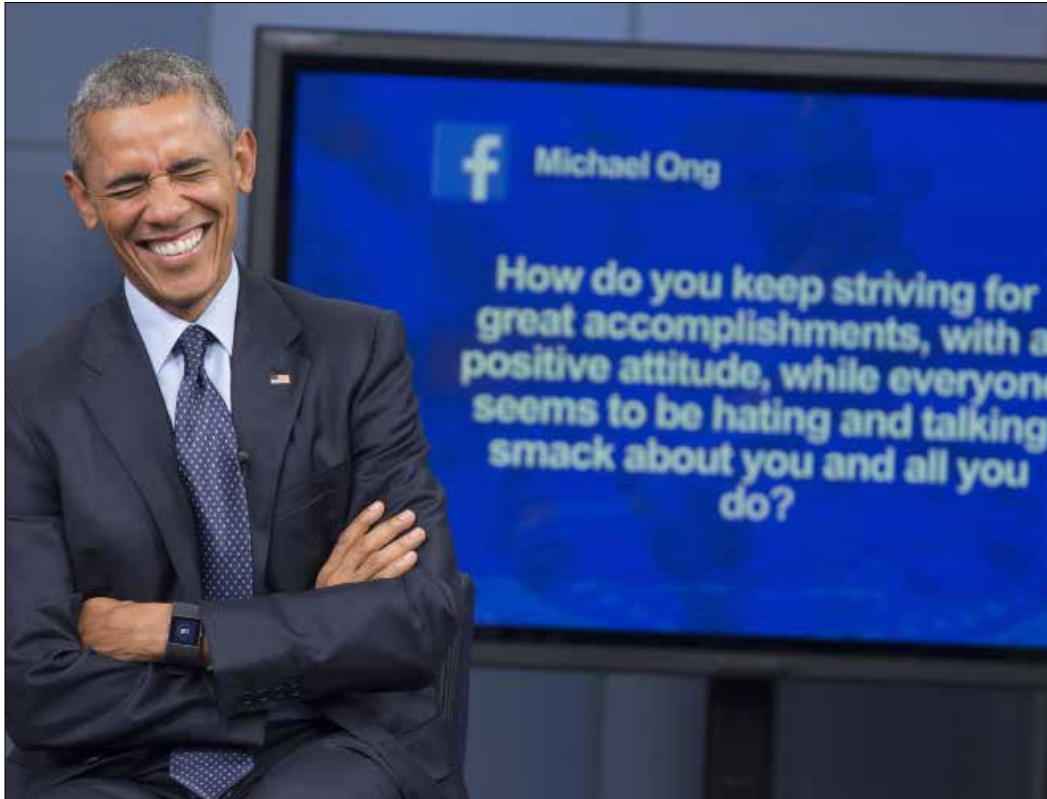


برز اسم هاري ريد كمسوق للاتفاق منذ فترة قصيرة، ولكنه أدّى دوراً قبل ذلك



- اللذين كانا على خلاف دائم، بشأن الإستراتيجيات والتكتيكات. في اللحظة المصيرية، اتفقا على إستراتيجية أخذت بعين الاعتبار مدى حساسية الاتفاق، بالنسبة إلى عدد من الديمقراطيين، ربطاً بالضغوط من اللوبي الإسرائيلي. إلا أن أوباما في الوقت ذاته استخدم الوعظ والترهيب للحصول على 125 عضواً ديمقراطياً في مجلسي

كان على باراك أوباما اللجوء إلى تجنيد أفراد إدارته بهدف الترويج للاتفاق (اضرب)



النواب والشيوخ، منذ تموز. وأيضاً، لإخماد انتفاضة الديمقراطيين، قام البيت الأبيض ومعه ريد وزعيمة الأقلية في مجلس النواب نانسي بيلوسي بتبادل المعلومات الاستخباراتية عن الديمقراطيين المترددين. وخلال عطلة الكونغرس في آب، كان التعاون بين بيلوسي والبيت الأبيض وأوباما، على قدم وساق في هذا المجال.

وزير الطاقة إرنست مونيز لم نجده، خلال هذه الفترة، أيضاً، وكان نفوذه قوياً لدرجة أن السيناتورة الديمقراطية ماريا كانتوال، التي كانت آخر من أعلنت دعمها للاتفاق، استبقت ذلك بلقاء معه لطمانتها إلى بعض البنود.

باراك أوباما وإدارته أبدعا في انتهاز سياسة العصا والجزرة مع أعضاء الحزب الديمقراطي. وإن جرى استخدام أسلوب الترهيب في سياق ما تقدم، إلا أن الترهيب كان له دوره لتمهيد الطريق أمام عرقلة مشروع رفض الاتفاق في

الكونغرس. مايكل غوردن كتب في «نيويورك تايمز» أن أوباما وعد أعضاء حزبه «المتخوفين» بأنه سيحافظ - وقد يزيد - العقوبات على إيران «المرتبطة بالأنشطة الإرهابية، وانتهاك حقوق الإنسان وغيرها من النشاطات التي تساهم في عدم استقرار المنطقة». إلا أن عدداً من هؤلاء المشرعين أشار إلى أنه يودّ الذهاب إلى أبعد من ذلك، واقترح قوانين تتضمن تجديد العقوبات ضد الشركات التي تستثمر في صناعة الطاقة الإيرانية، فيما تضمن اقتراح آخر العمل على عدم تشجيع الشركات الغربية على القيام بأي أعمال مع أي شركة إيرانية، «حيث يمتلك الحرس الثوري جزءاً من الأسهم» إلا أن هذا الأمر سيجري «من خلال تصنيف رسمي للحرس على أنه منظمة إرهابية أجنبية»، بحسب غوردن.

في وزارة الخزانة، يمكن تسهيل رفع العقوبات الموعودة، من خلال سحب التهديد للشركات الأجنبية والمصارف التي تتعامل مع إيران - وهي عرضة لمجموعة من العقوبات التي تمنع أعمالهم في الولايات المتحدة - وهو ما تسميه الوزارة عقوبات ثانوية.

في هذه الأثناء، قدم السيناتورون الجمهوريون رون جونسون ومايك لي ويات تومي، اقتراح قانون ينص على أنه «لأن الإدارة لم تسلم النص المتعلق بالاتفاقات الجانبية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن فترة مراجعة الاتفاق لم تبدأ بعد»، وبالتالي فإن ما يسعى إليه هؤلاء، هو أن التصويت الذي جرى في الكونغرس، أول من أمس لم يكن قانونياً، ولكن من غير المحتمل أن يلقي ذلك أذناً صاغية، بسبب رفض بعض الأعضاء الرضوخ لفكرة المهل الجديدة. ووفق القانون الذي اقترحه الجمهوريون، فإنه «على ضوء فشل الرئيس في تقديم الاتفاق مع إيران، كاملاً، فإنه يجب تمريره بدلاً من ذلك، على أنه معاهدة من أجل السماح للرئيس برفع العقوبات». وكان مجلس الشيوخ قد رفض، سابقاً، تعديلاً مشابهاً على مراجعة الاتفاق النووي مع إيران.

هل خسرت «إيباك» بخسارة الجمهوريين؟

لم يسلط الانتصار الذي حققه الديمقراطيون في مجلس الشيوخ، قبل يومين، الضوء على فشل الجمهوريين في عرقلة الاتفاق النووي مع إيران، فحسب، بل تخطاهم إلى الهزيمة التي شهدتها منظمة اللوبي الإسرائيلي «إيباك» أيضاً، التي كانت أبرز مركز لاعبين في «المشهد النووي» الذي سيطر على الحياة السياسية الأميركية، خلال الأشهر الأخيرة، قبل التوصل إلى الاتفاق وبعده.

المنظمة التي أنفقت أكثر من 30 مليون دولار لإفشال الاتفاق، كانت محط تقييم عدة تقارير إعلامية، من بينها «نيويورك تايمز»، التي ذكرت أن «المسؤولين في المنظمة» كانوا يدركون المخاطر والاحتمالات المتوافرة أمامهم، لإيقاف الاتفاق النووي مع إيران، ولكنهم أثروا رمي أنفسهم في حملة تصل كلفتها إلى حوالي 30 مليون دولار، من إعلانات وجهود للضغط في سبيل القضاء

على الاتفاق.

«الخميس، شهدت مجموعة الضغط هزيمة مدوية، بعدما تمكن باراك أوباما من حشد الأصوات الديمقراطية الكافية في مجلس الشيوخ من أجل منع التصويت على مشروع قرار يرفض الاتفاق النووي مع إيران، مجموعة معروفة بسطوتها السياسية كانت تراقب قوتها وسمعتها تنهأوى في واشنطن»، كتبت معدة التقرير جولي هيرشفيدل دافيس.

بحسب الكاتبة، فإن هذه الخسارة أفسحت المجال أمام تساؤلات بشأن مستقبل «إيباك»، التي أنشأت عام 1951، في واشنطن. فهذه المنظمة «النافذة» عملت، منذ فترة طويلة، على تطهير وتظهير قوتها السياسية «معتمدة على خزان الوفاء بين أعضاء الحزبين (الديمقراطي والجمهوري)». ولكن الكاتبة أضافت أن «الغطاء الذي أمّنه لها الحزبان قد اختفى، في الأسابيع

الأخيرة، بينما كان النقاش بشأن الاتفاق النووي يستخدم بشكل متزايدة».

«سيقومون باستعادة مكانتهم، ولكن لا مفر من أن يتم إجراء جردة حساب»، قال دنيس روس، المستشار السابق للرئيس باراك أوباما، الذي يعمل حالياً في «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى». روس أشار إلى أن «أحد الدروس التي



دنيس روس: سيستعيدون مكانتهم ولكن لا مفر من أن تجرهم جردة حساب



يجب أن يتعلموها، هو أنه يجب أن تكون حذراً جداً بشأن أي من المعارك تختار...». وانطلاقاً من هذه الفكرة، فإن «إيباك» تواجه، حالياً، نقاشاً بين صفوفها بشأن كيفية الرد على الهزيمة، إن من خلال تدفيع ثمن سياسي للمشرعين. كلهم من الديمقراطيين - الذين تحدوا أراذلتها ودعموا الاتفاق النووي، أو من خلال التحرك بسرعة لراب الصدع مع المشرعين ومسؤولي البيت الأبيض الذين أغضبتهم جهود المنظمة الساعية للقضاء على الاتفاق.

مجلة «فورين بوليسي» أشارت، من جهتها، إلى أنه رغم اتجاه «إيباك» إلى الفشل الدستوري (من خلال عدم التمكن من عرقلة الاتفاق النووي)، إلا أن جهودها لم تذهب هباءً. «المنظمة كانت تراقب ازدياد عدد الأميركيين المعارضين للاتفاق، من جهة، وتجمع أموالاً، أكثر من أي سنوات مضت، من جهة أخرى»،

وفق المجلة الأميركية. «فورين بوليسي» لفتت إلى أنه «رغم الهزيمة، لكن المجموعة تأمل الحصول على ضعفي موازنتها، خلال السنوات الخمس المقبلة، والمعركة على الاتفاق النووي، رغم النهاية القاسية الذي وصلت إليه - يمكن أن تساعد على الوصول إلى هناك». فهذه ليست المرة الأولى التي تشن فيها «إيباك» معارك خاسرة في واشنطن، وتحصل في النهاية على تبرعات أكبر، من قبل أعضائها. «هذه المعركة كانت جيدة لإيباك، ومكنتها من جمع الكثير من المال»، قال ستيفن روسن، الذي عمل للمنظمة حتى عام 2005.

وبالرغم من كل ذلك، أشارت المجلة إلى أنه إذا توصلت المنظمة إلى أهدافها أم لا، فإن شيئاً واحداً يبقى مؤكداً وهو أنه لن يكون لدى الناس أي فكرة عن كيفية إنفاقها عشرات ملايين الدولارات.

(الأخبار)